

مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية

المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: الأدوار الإقليمية والدولية في مسارات الانتقال في البلدان

العربية بعد عام 2011

تونس: أيلول/ سبتمبر 2018

الورقة المرجعية للمؤتمر

يبحث المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في مسألة محورية؛ هي طبيعة الأدوار الإقليمية والدولية وتأثيراتها في التحولات الاجتماعية والسياسية وفي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية بعد ثورات عام 2011. فهل حفزت هذه الأدوار المختلفة عملية الانتقال الديمقراطي؟ أم وضعت عقبات وقيودًا مختلفة ومتنوعة أمام تلك المسارات؟

العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال الديمقراطي

انصب اهتمام الغالبية العظمى من أدبيات التحول الديمقراطي (التي تدور حول سؤالين أساسيين هما: كيف يمكن أن يحدث الانتقال إلى الديمقراطية؟ وكيف يمكن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي؟) على العوامل الداخلية، في حين تجاهلت، بوجه عام، العوامل الخارجية وتأثيرها في تغيير نظم الحكم، مثل العوامل التي تشير إليها على سبيل المثال مدرسة التبعية والمدارس اليسارية عمومًا؛ كالإرث الاستعماري، والنظام الرأسمالي، والعلاقات المختلة بين المركز والأطراف، ودور أجهزة المخابرات والسفارات الأجنبية، وأدوات ما يُعرف بـ "الاستعمار الجديد".

إنّ تبني الدول الكبرى سياسات للهيمنة أمر معروف في العلاقات الدولية، وعادة ما تشمل هذه السياسات على إحداث تغييرات محددة في النظم السياسية التي تستهدفها هذه الدول، وقد يصل الأمر إلى إطاحة النظم التي تقاوم هذه السياسات عبر الغزو الخارجي، أو الانقلابات العسكرية. فحلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق أجهض عسكريًا ما سُمي "ربيع براغ" في تشيكوسلوفاكيا. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد دعمت تارةً بناء الديمقراطية

كما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وقامت تارةً أخرى بهندسة انقلابات عسكرية لإطاحة حكام منتخبين وغير منتخبين في العالم الثالث، كما هي الحال مع أول انقلاب في سورية بقيادة حسني الزعيم (1949)، والانقلاب ضد حكومة مصدق المنتخبة في إيران (1953)، إضافةً إلى عدد آخر من انقلابات أميركا اللاتينية؛ كما هو الشأن في تشيلي وهندوراس والأرجنتين وغيرها. وهناك صيغ للتحكم في اتجاهات الحكام، على غرار الصيغة التي يكشفها أحد برامج المساعدة العسكرية الأميركية المعروف بـ "البرنامج الدولي العسكري للتعليم والتدريب" (International Military Education and Training (IMET)، وهو يستهدف تدريب ضباط الدول على دعم العلاقات العسكرية بالولايات المتحدة، ويتضمن مقررات عن حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسيطرة المدنية على الجيوش. وقد وجدت دراسة صدرت هذا العام أن ثلثي الانقلابات الناجحة التي وقعت في الفترة 1970-2009 قادها ضباط شاركوا في ذلك البرنامج. وتشير تجربة أميركا اللاتينية، بحسب تيري كارل، إلى أن الدول التي ظلّ فيها النفوذ الأميركي كبيراً، مثل دول الكاريبي وأميركا الوسطى، هي الأقل تقدماً نحو الديمقراطية. أما جيسون بروانلي، فقد تتبع العلاقات الأميركية - المصرية منذ السبعينيات لينتهي إلى أن هذه العلاقات أجهضت فرص الانتقال الديمقراطي في مصر.

ساهم ما سبق في دفع باحثي السياسة إلى عدم الاقتصار فقط على العوامل الداخلية في فهم الانتقال الديمقراطي، وإنما أيضاً في الاهتمام بالعوامل الخارجية وإعادة تعريفها. وفي هذا الصدد تم استخدام مفاهيم ومقاربات جديدة تتشابه فيها العوامل الداخلية والخارجية، منذ عقد التسعينيات من القرن المنصرم، ولا سيما مع بروز عملية العولمة، ونهاية الحرب الباردة، وسيادة النيوليبرالية، وانتشار أدب ما بعد الدولة - الأمة، والتحول الكبير في المفاهيم السيادية التقليدية لنموذج الدولة - الأمة. لهذا ركّز بعض هذه الأدبيات على عدة عوامل؛ من بينها عامل "الدومينو" أو "العدوى"، إذ لوحظ أن ظاهرة الانتقال الديمقراطي قد تنتقل مثل "فيروس"، كما كتب لورانس وايتهد، وكما حدث على نحو خاص في دول أوروبا الشرقية السابقة. وطرحت أيضاً مسألة فرض الديمقراطية من الخارج، ووصفت الديمقراطية هنا بأنها "دواء"، مثلما بينت ذلك الأدبيات التي تناولت التدخل الأميركي العسكري، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في عدّة دول منها الدومينيكان وغرينادا وبنما ونيكاراغوا وهايتي وغيرها، وسياسة بريطانيا الاستعمارية في تصدير نموذجها الديمقراطي لمستعمراتها، وسياسة الولايات المتحدة تجاه اليونان وتركيا عام 1947، فضلاً عن سياسات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخصوصاً منهم جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الابن. ثم ظهرت أدبيات تتناول فكرة الاشتراطية أو المشروطية التي تربط تقديم المعونات والمساعدات، أو عضوية الكيانات الدولية والإقليمية، بإحداث تقدم في الحريات والديمقراطية، استناداً إلى فرضية مفادها أن تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول يعزز الديمقراطية.

## الحرب الباردة وما بعدها

في واقع الأمر، مثلت الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والليبرالي عاملاً مهماً في موقف القوى الكبرى من صراع التسلمية والديمقراطية، فقد كان المعيار في الموقف من أي نظام سياسي هو التحالف ضد المعسكر الآخر. لهذا دعم الاتحاد السوفياتي دكتاتوريات فردية وعسكرية في مواجهته للمعسكر الغربي، وصارت أنظمة الحزب الأوحد نموذجاً يحتذى به في كثير من دول العالم الثالث. وفي المقابل دعمت الولايات المتحدة والغرب دكتاتوريات فردية وعسكرية أخرى في مواجهتها للمعسكر الشرقي، متغاضية عن انتهاكات هذه الدكتاتوريات لحقوق الإنسان، وهي حقوق تدافع عنها الحكومات الديمقراطية الغربية داخل مجتمعاتها.

وبخصوص الانتقال إلى الديمقراطية تحديداً، ونظراً إلى عوامل تاريخية وثقافية وجيوسياسية، اختارت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي دعم الديمقراطية والتعددية في جنوب أوروبا وشرقها؛ كأحد سبل مواجهتها للشيوعية، وشكّلت اتفاقيات هلسنكي - الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون عام 1975 - أرضيةً مشتركةً استندت إليها قوى الإصلاح في بلدان الكتلة الشرقية لإضعاف شرعية أنظمة الحزب الواحد، ومن ثم تمهيد الطريق للتحوّل الديمقراطي.

وفي أميركا اللاتينية، ومنذ سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، ناضلت قوى التغيير الديمقراطي ضد الحكومات العسكرية، ونجحت في تحقيق عمليات تحوّل ديمقراطي في كثير من الدول بتلك المنطقة، وهو أمرٌ دفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها. لهذا وقّعت الولايات المتحدة مع حكومات أميركا الجنوبية في بيرو، بعد انتهاء الحرب الباردة، في 11 أيلول/سبتمبر 2001، العهد الديمقراطي للأمركتين Inter-American Democratic Charter، والذي بموجبه اختارت أميركا - بعد عقود من دعمها للحكومات المستبدّة والعسكرية - دعم الديمقراطية في أميركا اللاتينية، وتخلت عن سياسة التدخل.

غير أن عمليات التحوّل المذكورة دفعت أدبيات التحوّل الديمقراطي إلى التركيز على نمط واحد من أنماط "تغيير نظم الحكم" Regime Transition؛ هو "الانتقال إلى الديمقراطية" Democratic Transition، وإلى الدوران أيضاً حول شكل محدد من أشكال النظم الديمقراطية؛ هو "الديمقراطية الليبرالية"، بينما انتشرت في المنطقة العربية، على نحو خاص، ظواهر "النظم المختلطة" أو "السلطويات التنافسية"، طرداً مع اتباع معظم تلك الدول برامج الإصلاح الاقتصادي النيولبرالية، وإدخال قدر محدود ومقيد من آليات النظم التنافسية الليبرالية، انطلاقاً من فرضية متمثلة بأن الانتقال إلى الديمقراطية سيكون ثمرة تفاعل عوامل التوجه إلى السوق الحرة، وهو ما دفع إلى صياغة أطروحة "ديمقراطية من دون ديمقراطيين". غير أن تلك البرامج الإصلاحية أعادت إنتاج النظم التسلمية

بُخل جديدة، وإن قوّضت العديد من روابط تلك النظم وأفكارها وسياساتها، لتصطدم أخيراً باندلاع الثورات العربية على خلفية نزوب مصادر شرعيتها.

وتطورت هذه الأفكار والسياسات مع وصول القوى النيوليبرالية إلى الحكم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وخوضها الشوط الأخير من الحرب الباردة ضد المنظومة السوفياتية لتتطور نوعياً قبيل احتلال العراق وبعده، إذ برز مع نهاية الحرب الباردة كتاب نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما عام 1992، وكتاب الموجة الثالثة لصموئيل هنتغتون عام 1997، كتنويع للانتصار النيوليبرالية الشامل على المستوى الكوني.

ومع بدء مرحلة جيوسياسية - تاريخية جديدة في نظام العلاقات الدولية إثر نهاية الحرب الباردة، برز التحول الأكبر بعد احتلال العراق، إذ ظهرت عقيدة "نشر الديمقراطية" التي كانت بمنزلة "أيديولوجيا" لدى المحافظين الجدد في إدارة جورج بوش الابن. وطرح مسألة "بناء الدول" Nation Building عبر التدخل العسكري المباشر. وتُرجمت هذه العقيدة في صورة "برامج" قَدّمها خبراء ومراكز بحثية ومنظمات دولية لدول المنطقة التي تمرّ بمراحل انتقالية، بصرف النظر عن طريقة التغيير، أو طبيعة الأنظمة القديمة. وقد أنتجت في هذا السياق أدبيات غزيرة عن حق التدخل، والحرب العادلة، والقانون الدولي الإنساني، والمجتمع المفتوح، وشكلت إعادة النظر في مفاهيم السيادة ونموذج الدولة - الأمة أطراً نظرية جديدة في توجيه التفكير.

كما أدت عوامل اقتصادية أخرى دوراً مهماً في هذا الصدد؛ فقد استخدمت برامج التقييم الهيكلي الاقتصادي المستمدة مما عرف بعقيدة "وفاق واشنطن" أداة من أدوات السياسات الخارجية للدول الكبرى، وممارسة سياسات الهيمنة، وفرض أشكال مختلفة من الانفتاح السياسي، وأشكال الخصخصة الشاملة للاقتصاد، وبنى التعليم، والصحة، وحتى الأمن؛ وذلك على حساب الإنفاق العام في المجالات الأساسية للتنمية البشرية، وإن عُدّل هذا الوفاق بوفاق واشنطن الجديد لاحقاً في ضوء النتائج الكارثية التي ألحقتها البرامج النيوليبرالية في الكثير من البلدان.

ثم ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت عام 2008 في تراجع جاذبية الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم، ونهاية مقولة "نهاية التاريخ" التي بشر بها فوكوياما، وهو ما ترك شعوراً قوياً بأن مؤسسات الحكم الديمقراطي لا تعمل على نحو جيد في معقل الديمقراطيات الراسخة. وعززت هذا الشعور تطورات أخرى؛ مثل الأزمات الحادة بدول أوروبية، كالليونان وإسبانيا، وازدواجية السياسات الخارجية للدول الغربية، وتصاعد النزعات الشعبوية اليمينية بالغرب، كتنصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، ووصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة.

ومن المتغيرات الخارجية التي يبرز تأثيرها في تراجع الديمقراطية تصاعدُ دور دول تسلطية مؤثرة - على الصعيدين الإقليمي والعالمي - مثل روسيا والصين وإيران، في القضايا الدولية. وتُجمع الصين، على وجه التحديد، بين نظام الحكم التسلطي القائم على الحزب الواحد والنظام الاقتصادي التنافسي إلى حدٍ بعيد. ومن ثم فهي تقدم نموذجًا للدول ذات الموارد المحدودة خصوصًا؛ ما يمثل إشكالًا يستحق البحث، ولا سيما أنه يتحدى متلازمة الديمقراطية والسوق الحرة الكلاسيكية.

## العامل الخارجي والتغيير في الدول العربية

تسير الأمور في مناطق أخرى سيرًا مختلفًا عما قامت به الديمقراطيات الغربية من أدوار لتعزيز الديمقراطية بجنوب أوروبا وشرقها. فللمنطقة العربية تاريخ طويل مع التداخات السلبية للعوامل الخارجية، إذ نشأت الدول القُطرية العربية في ظل أوضاع النسق العالمي المتعدد القوى القطبية، وما ارتبط بهذه الأوضاع من تكالب الدول الاستعمارية على المنطقة، ثم خروج فرنسا وبريطانيا بعد تقسيم مواقع النفوذ بينهما ورسم حدود مصطنعة فيها من المنطقة، وزرع الدولة الصهيونية كيانًا كولونياليًا تابعًا سياسيًا واقتصاديًا للغرب، وغريبًا حضاريًا وثقافيًا عن المنطقة.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، ظلت للسياسة الأميركية والسوفياتية تجاه المنطقة العربية ثوابت ليس من بينها دعم الحريات والديمقراطية، وقامت تحالفات قوية بين الديمقراطيات الغربية والأنظمة الشيوعية وأنظمة الحكم التسلطي والمطلق، وتم التغاضي عن كل صور انتهاكات حقوق الإنسان بالمنطقة.

وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، حلت في الغرب مسألة مكافحة الإرهاب محل الخطر الشيوعي، وصار المسرح الرئيس للحرب على الإرهاب هو الدول العربية والإسلامية. وباسم هذه الحرب، شرعت الولايات المتحدة في سياسة جديدة لتغيير الأنظمة بالشرق الأوسط، أسمتها تغيير النظم Regime Change؛ باعتبار هذه النظم مسؤولة عن قمع الحريات وتوليد التطرف، فكان احتلال أفغانستان (2001)، والعراق (2003). وارتبطت بهذا الأمر محاولة تقديم الديمقراطية الغربية الليبرالية كأنها وصفة جاهزة يمكن تصديرها وتطبيقها في كل مكان، وما صاحب ذلك من توترات وإشكاليات من جانب التيارات الوطنية المختلفة؛ بسبب أنها تستند إلى مرجعيات فكرية إسلامية أو قومية أو يسارية، وبسبب طبيعة سياسات الهيمنة التي تتبعها بعض الديمقراطيات الليبرالية الرئيسة وتحول سياسة "نشر الديمقراطية" إلى مجرد شعارات تعيد إنتاج الهيمنة السابقة في شروط جديدة.

كما قدمت في تلك الفترة أيضًا مشاريع للشراكة الأميركية الشرق أوسطية، لكنها اهتمت بالعلاقات الاقتصادية فحسب، مع إضافة قدر معين من "التكيفات" القانونية والسياسية، وإنعاش دور المجتمعات الأهلية في التنمية وما أطلق عليه "القطاع الثالث" بين الدولة والقطاع الخاص، فضلًا عن تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية. لقد تجاهلت هذه المشاريع مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب أنها لم تعالج جوهر القضية الفلسطينية باعتبارها قضية احتلال، وتمييز عنصري، وحقوق مغتصبة.

ولعل من المفارقات الجديرة بالملاحظة والبحث أنه في الفترات التي دعمت فيها الدول الديمقراطية الغربية أنظمة الحكم المطلق بالمنطقة كانت المنطقة تصدّر التطرف العنيف، بينما شهدت الفترة التي تلت ثورات الشعوب العربية عام 2011 انحسارًا ملحوظًا لذلك التطرف. فقد مثّلت تلك الثورات فرصة كبيرة لتغيير الأوضاع في المنطقة وتقوية دولها بالشعوب، عبر فتح سبل المشاركة السلمية وإقامة حكومات ديمقراطية منتخبة مسؤولة أمام شعوبها، وقادرة على إدارة سياسات خارجية تدافع عن المصالح الحيوية لشعوب المنطقة، وتُحقق قدرًا من التوازن في العلاقات بدول الجوار والعالم. لكنّ ما حدث هو أن المنطقة - بسبب عوامل كثيرة داخلية وخارجية - تحولت إلى ساحة لصراعات أهلية، وتدخلات أجنبية لم يسبق لها مثيل منذ نشأة النظام الإقليمي العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

وظهر جليًا الدور الذي اضطلعت به قوى إقليمية ودولية في "إدارة" ثورات عام 2011، وتوجيه دفة عمليات الانتقال نحو إعادة إنتاج الأنظمة القديمة المطلقة أو خلط الأوراق في الداخل. ففي ليبيا لم يكن من الممكن إسقاط النظام من دون مساعدة خارجية، لكنّ البلاد تحولت سريعًا إلى ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية متعددة. وفي اليمن رعت أطراف إقليمية حوارًا وطنيًا داخليًا، وقدمت ما عُرف بـ "المبادرة الخليجية" التي انتهت إلى بقاء الحزب الحاكم القديم في المشهد السياسي، لتقوم إيران بدعم هذا الحزب وجماعة الحوثيين عسكريًا؛ وذلك للانقلاب على نتائج ذلك الحوار، وإدخال البلاد في حرب طاحنة، منذ أيلول/سبتمبر 2014، وقد حصل خلال ذلك تدخل مباشر من السعودية وحلفائها. وفي مصر ما كانت خطة إجهاض ثورة 25 يناير 2011 وإعادة إنتاج منظومة القمع وتكسيم الأفواه لتنتج لولا الدعم المالي السخي من أنظمة خليجية، ولا سيما الإمارات والسعودية، ولولا الدعم القوي من أوروبا وأميركا وروسيا الذي اعتمد في جزء كبير منه على صفقات التسليح، والصفقات التجارية السخية، وعلى استخدام خطاب "الحرب على الإرهاب"، والتحالف القوي مع الإسرائيليين. أما سورية، فقد تحولت ثورتها إلى حرب مدمرة بحكم تدخل أطراف متعددة، إقليمية ودولية، تدخلًا عسكريًا مباشرًا؛ على رأسها روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا، إلى جانب ميليشيات مسلحة مثل حزب الله، فضلًا عن تدخلات غير مباشرة من بعض دول الخليج، وبعض المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية في الإقليم والعالم، والتي لمعظمها أجندات خاصة. وفي البحرين أجهض الحراك بتدخل سعودي مباشر، إذ اعتُبر ذلك الحراك امتدادًا مباشرًا للنفوذ الإيراني. ولعل النجاح

النسبي للثورة التونسية يرتبط ببعد البلاد عن تنافسات الدول الكبرى إلى حد بعيد، وذلك على الرغم من قوى إقليمية حاولت التأثير في المشهد السياسي هناك، ولا تزال تحاول ذلك.

ومع عرقلة مسارات الانتقال الديمقراطي في تلك الدول، تصاعد استخدام "خطاب الحرب على الإرهاب" لترسيخ الحكم المطلق وتبرير قمع الحريات، ليتحول نضال شعوب المنطقة من أجل الكرامة والحرية والعدالة إلى صراعات إقليمية وهوياتية مدمرة.

لهذا، وفي ضوء ما تقدم، يطرح هذا المؤتمر مسألة دور العوامل الخارجية، الإقليمية والدولية، في تجارب الانتقال الديمقراطي التي أعقبت الثورات العربية عام 2011، بهدف لا يقتصر على رصد هذا الدور وتوثيقه سلبياً وإيجابياً، بل إن المؤتمر يهدف أيضاً - وهذا هو الأهم - إلى تقديم مقاربات بحثية معمقة لفهم ما جرى في المنطقة وما يجري فيها، وتحديد أسباب ذلك، ومعرفة تداعيات هذه المسألة على مستقبل عمليات الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

ولعله من نافلة القول، أن نذكر أنّ البحث في مسألة دور العوامل الإقليمية والدولية لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى تبني السرديات الاختزالية والتفسيرات التبسيطية التي تحيل ما حدث في المنطقة إلى عوامل من قبيل إلقاء التبعة والمسؤولية على الخارج. فتغيير نظم الحكم ينطلق في جُل الحالات من الداخل، ودفع الخارج إلى تغيير مواقفه لا يمكن أن يتم في ظل ضعف القوى التي تنادي بالديمقراطية وانقسامها. لكن لا مناص من استناد هذا التغيير الداخلي إلى فهم دقيق لتأثير هذه المسألة في تجارب الانتقال الديمقراطي العربية، وتقييم الأدوار التي ظلت تؤديها القوى الإقليمية والدولية في هذا الصدد، من دون تهويل أو تهوين.

## محاور المؤتمر

المحور الأول: البعد النظري والمفاهيمي: يهتم هذا المحور بالمفاهيم والمداخل ذات الصلة بالعامل الخارجي، وذلك بحسب ما جرى تناولها في أدبيات التحول الديمقراطي، وبحسب تجارب المناطق الجغرافية الأخرى؛ من خلال منظور منهجي مقارن. وفي إطار هذا المحور، يمكن طرح التساؤلات التالية:

ماذا تفيد أدبيات التحول الديمقراطي بخصوص دور العوامل الخارجية؟ وهل العوامل الإقليمية أكثر تأثيراً من العوامل الدولية بحكم التقارب الثقافي والجغرافي ونشأة منظمات إقليمية ضاغطة؟ هل مثّلت الحرب الباردة فرصة لشعوب العالم لتكون أكثر حرية في اختيار نوع مؤسساتها ونظمها السياسية؟ وهل أثبتت التجارب الأخرى فرضية مفادها أنه كلما كان الاقتصاد أكثر اعتماداً على الخارج، كان التحول نحو الديمقراطية أكثر؟ وهل تصلح المفاهيم

والمداخل النظرية التي قدمتها أدبيات الانتقال بخصوص العوامل الخارجية لفهم ما يدور في المنطقة العربية في الوقت الراهن؟ وما المساهمة النظرية التي يمكن أن تضيفها الحالات العربية إلى تلك الأدبيات؟

**المحور الثاني: دور الدول الغربية وروسيا: ينصب الاهتمام في هذا المحور على العلاقات العربية بالغرب وروسيا، وتأثيرها في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في أعقاب ثورات 2011، وذلك من خلال طرح تساؤلات بحثية، منها:**

1. ما دور الإرث الاستعماري بالنسبة إلى نظم الحكم العربية وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية؟ وكيف تطور هذا الإرث وصولاً إلى الدور الراهن لما يسمى "الاستعمار الجديد"؛ من جهة التدخل، أو التحكم، في مسارات التغيير عبر أدوات اقتصادية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية وغيرها؟ وما تداعيات سياسة التدخل العسكري المباشر في أفغانستان والعراق على قضية الديمقراطية بالدول العربية؟
2. كيف أثرت السياسة الخارجية الأميركية في مسار عمليات التغيير بالمنطقة بعد ثورات 2011؟ وكيف نفسر الموقف الأميركي من تلك الثورات ومن تجارب الانتقال الديمقراطي منذ ذلك الوقت؟
3. هل أثرت برامج المساعدة والمعونة الأميركية في استقرار أنظمة الحكم العربية واحتمالات انتقالها إلى الديمقراطية؟ وكيف كان ذلك في حال تأثيرها؟ وهل ساهمت في تقديم حوافز للانتقال؟ أم أن ما يُعتبر مشروطية سياسية ملحقة بها قد شكّل عائقاً أمام عملية الانتقال؟ وما الفارق بين هذه البرامج والبرامج المناظرة التي تقدمها دول أخرى كاليابان والسويد وألمانيا مثلاً؟
4. ما أثر صفقات التسليح والعلاقات العسكرية - العسكرية بين جيوش المنطقة والجيوش الغربية في نظم الحكم بالمنطقة وفي عمليات الانتقال بعد عام 2011؟ وما دور برامج التدريب العسكرية الغربية، كالبرنامج الأميركي IMET، وغيره من البرامج البريطانية، والألمانية، والفرنسية، في دعم استقرار الأنظمة التسلطية العربية أو الانقلاب على الحكومات المنتخبة؟
5. ما طبيعة الدور السياسي والاقتصادي الأوروبي، والروسي، في مسار عمليات التغيير بالمنطقة بعد عام 2011؟

**المحور الثالث: الأدوار الإقليمية، والحرب على الإرهاب: يعالج هذا المحور أثر العلاقات والتحالفات الإقليمية في ثورات 2011 وعمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وكذلك انعكاسات الحرب على الإرهاب على هذه المسألة، وهو يطرح عدة تساؤلات بحثية، أبرزها:**



1. كيف أثرت ظاهرة الحرب على الإرهاب في مشاريع الإصلاح والمسارات الراهنة للانتقال الديمقراطي بالمنطقة العربية؟ وما أثر تصاعد الصراعات الإقليمية والهوياتية وحركات التمرد العابرة للدول في هذه المشاريع والمسارات؟ وهل من علاقة بين طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية القائمة لمحاربة الإرهاب وبين مسارات التغيير بالدول العربية؟

2. ما طبيعة الدور التي قامت به دول الخليج العربي في مسارات ثورات 2011؟ وكيف أثرت سياسة التدخل (العسكري والمالي) التي اتبعتها تلك الدول في عرقلة الديمقراطية بالمنطقة أو تعزيزها؟ وما أبعاد استخدام المال السياسي على المستوى الإقليمي من جهة التأثير في كيانات أو قوى دون الدولة في تعزيز الانتقال أو عرقلة؟

3. ما طبيعة الأدوار التي قامت بها كل من تركيا وإيران في مسار عمليات التغيير في المنطقة بعد 2011؟

4. كيف أثرت القضية الفلسطينية وقيام دولة الأبارتهايد الإسرائيلي في طبيعة نظم الحكم في الدول العربية؟ وكيف أثرت علاقات الحرب والسلام في تطور تلك النظم قبل ثورات 2011 وبعدها؟

5. ما موقف دولة الاحتلال الإسرائيلي من ثورات 2011؟ هل أدت دورًا في عرقلة مسار التغيير في أعقاب تلك الثورات؟ وما طبيعة العلاقات الإسرائيلية - العربية الراهنة وانعكاساتها على مستقبل حركات التغيير العربية؟

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية الدولية: يتتبع هذا المحور الأدوار التي تؤديها العوامل ذات الصلة بالاقتصاد، والتجارة العالمية، والنظام الرأسمالي العالمي في عمليات الإصلاح والانتقال الديمقراطي بالدول العربية، وذلك من خلال تساؤلات، أهمها:

1. هل ساهمت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد تجاه الدول العربية في تعزيز عمليات الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية قبل ثورات 2011 وبعدها؟ ولماذا نجحت سياسة المشروطية في أماكن أخرى؟ وما متطلبات نجاحها في الدول العربية؟

2. هل من علاقة بين درجة اعتماد الاقتصاديات العربية على الخارج وبين الإصلاح والتغيير في الداخل؟ وفي حال وجود هذه العلاقة، فبم يمكن أن تُفسر؟ وهل يمثل ضعف المنظمات الإقليمية والكيانات الاقتصادية العربية، أو غيابها، عائقًا أمام الديمقراطية في المنطقة؟

3. كيف أثرت المساعدات والمنح والصفقات الاقتصادية التي قُدمت إلى دول الثورات العربية منذ عام 2011 في مآلات تلك الثورات؟

المحور الخامس: الكيانات والمنظمات الدولية: يتتبع هذا المحور العلاقات بين بعض الكيانات الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية وبين مسارات التغيير والانتقال في الدول العربية، من خلال طرح تساؤلات من قبيل:

1. إلى أي مدى استجابت دعوات التغيير وحركاته في المنطقة بعد عام 2011 من المنظمات الدولية الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان؟
  2. ما مدى فاعلية المعارضين العرب في المنافي في تعزيز/ عرقلة عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في بلدانهم منذ عام 2011؟ وما مواقف الجاليات العربية وأدوارها بالشتات في هذا الصدد؟
  3. هل فرض الخبراء والمؤسسات الدولية مسارًا أحاديًا للانتقال الديمقراطي وقدموا وصفة، أو أنموذجًا واحدًا، بغض النظر عن شكل عمليات التغيير أو طبيعة الأنظمة القديمة؟ وكيف تعالج التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات الأولويات التي تحتاج إليها المنطقة وهدف تعزيز دولة القانون والمواطنة والمؤسسات الديمقراطية قبل عام 2011 وبعده؟
- ليست هذه الأسئلة وما تقدمها إلا أسئلة بحثية من شأنها تحفيز النقاش حول القضايا الأساسية التي يطرح إليها المؤتمر ويتطلع من خلالها إلى معالجات أو إضافات بحثية جديدة.

## قواعد المشاركة في المؤتمر

- يُعد الباحث مقترحًا بحثيًا وثيق الصلة بموضوعات المؤتمر، وقضاياها، وأسئلته البحثية (700-1000 كلمة)، متضمنًا ستة أجزاء، هي: 1. موضوع البحث وإشكاليته، أو أسئلته البحثية؛ 2. أهداف البحث، وأهميته؛ 3. سبر الأدبيات ذات الصلة بطريقة مختصرة، وتحديد مكثف للمعالجة/الإضافة البحثية الجديدة في الموضوع المقترح؛ 4. المنهج، والمداخل النظرية المقترحة؛ 5. هيكلية مقترحة للورقة؛ 6. قائمة مراجع أولية. وعلى الباحث أن يقدم - إلى جانب المقترح البحثي - سيرة ذاتية محدثة، وأسماء البحوث التي كتبها في المجالات ذات الصلة بموضوع المؤتمر إن وُجدت. يرجى استخدام استمارة المشاركة بمقترح بحثي، وهي متاحة على الرابط: <http://ow.ly/BXF130gM0jm>
- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية في موعد أقصاه 1 شباط/ فبراير 2018، وتخضع المقترحات للتقييم بمساعدة لجنة علمية مختصة.
- يُشترط أن يكون البحث أصيلاً، مُعدًّا على نحو خاص للمؤتمر، وألا يكون مُشتقًا من رسالة جامعية تم تقديمها، أو نُشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية.

- تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (من 7000 إلى 8000 كلمة؛ شاملة الهوامش والمراجع) التي وافقت على مقترحاتها في موعد أقصاه نهاية أيار/ مايو 2018، على أن تتقيد هذه البحوث بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث، وهي متاحة على الرابط:

<http://ow.ly/oUcN30gLZYt>

- لا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائية على قبول مشاركة البحث في المؤتمر، إن لم تقر هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.
- يتولى المؤتمر تغطية نفقات الانتقال والإقامة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث يُقدم في المؤتمر، وتُعد البحوث ملكية فكرية للمؤتمر، إذ جرى تقليد بنشر معظم هذه البحوث في كتاب المؤتمر.
- ترسل مقترحات المشاركة على العنوان الإلكتروني التالي:

[democracyproject@dohainstitute.org](mailto:democracyproject@dohainstitute.org)